جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

التقرير الاستراتيجي السنوي التاسع 9

التقرير الاستراتيجي للمنطقة العربية 2023

الجزء الثالث

شمال إفريقيا والقرن الإفريقي

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

التقرير الاستراتيجي السنوي التاسع 9

التقرير الاستراتيجي للمنطقة العربية

2023

الجزء الثالث

شمال إفريقيا والقرن الإفريقي

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association
http://www.stgcenter.org/ STG.CENTER CenterSTG

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

التقرير الاستراتيجي السنوي (9)

تقرير عام 2023

الاصدار التاسع 2024

الطبعة الأولى

إشراف عام

أ. محمد سالم الراشد

الإشراف التنفيذي

د. أشرف الشوبري

تحرير

أ. فايز الجولاني

فريق العمل والمتابعة

بلال مصطفى دياب

الإخراج الفني

مصطفى الغول

Stgcenter.org

info@stgcenter.org

@STG.CENTER

@stg.center

@stg.center

@Stg_center

+905535152346

+902125156875

+902126213555

حقوق الطباعة والنشر والتوزيع محفوظة لجمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
الأبحاث والتقارير لا تعبر بالضرورة عن رأي مجموعة التفكير الاستراتيجي

بسم الله الرحمن الرحيم

من نحن؟

مؤسسة نفع عام مستقلة وغير ربحية مسجلة بتركيا، رائدة وشريك دولي في التفكير التنموي الاستراتيجي، تعمل على تطوير مستوى التعليم والتدريب و الوعي التنموي والتفكير الاستراتيجي في المنطقة العربية و الإسلامية بما يسهم في تنمية وتطوير المجتمعات العربية والاسلامية فضلا عن الإسهام في صناعة مستقبل أفضل، وتتعاون في سبيل ذلك مع جامعات ومعاهد ومراكز تعليمية وتدريبية وبحثية بجانب عدد من الاساتذة الجامعيين المفكرين والخبراء والباحثين، وتقوم بالتنسيق بينهم وتوجيه الإنتاج المعرفي بهذا الشأن ، وتنشأ المؤسسات والأوقاف والمعاهد والمدارس وبرامج تأهيل الشباب وتطرح المبادرات في مجال الدراسات العليا التنموية وعلوم المستقبل.

الرؤية:

مجموعة رائدة في التفكير الاستراتيجي في المنطقة العربية والإسلامية، وشريك دولي في التفكير الاستراتيجي.

الرسالة:

تطوير مستوى الوعي والتفكير الاستراتيجي بما يسهم في التعامل مع الأزمات والأوضاع الراهنة وكذالك الإسهام في تنمية جيل من الشباب وصناعة مستقبل أفضل، وذلك من خلال بناء القدرات وتوفير وتنسيق وتوجيه الإنتاج المعرفي ودراسات تقدير الموقف والاستشارات لمختلف الجهات الرسمية والمؤسسات والأفراد في نطاق المنطقة العربية والإقليمية

الأهداف:

- تنسيق وتشبيك ونقل الخبرات بين مراكز البحوث والتفكير
- إعداد ونشر تحليل وتقرير استراتيجي دوري لحالة المنطقة
- الإسهام في دعم القرار والتخطيط بالمنطقة
- إعداد مشروع فكري حضاري جامع لصناعة المستقبل العربي
- نشر الإنتاج الفكري والمعرفي.
- تنمية العلاقات الخارجية مع الجهات ذات الصلة.
- توفير قيادات استراتيجية
- توفير مختصين محترفين في مجال الإدارة الاستراتيجية.
- تطوير وتأهيل الشباب والطلاب.
- دعم التفكير الاستراتيجي واقتراح السياسات والمبادرات وتقدير الموقف.
- تعزيز التنسيق والتعاون وتبادل الخبرات بين مراكز الدراسات والأعضاء في المجموعة.
- بناء شراكات إقليمية ودولية مع مراكز الدراسات وخبراء وباحثين.
- دعم وإسناد مشاريع المراكز الأعضاء
- تنمية التفكير الاستراتيجي لجيل الشباب المفكرين.

التقرير الاستراتيجي 2023..

شمال إفريقيا
والقرن الإفريقي

مقدمة

الحمد لله رب العالمين «علم الإنسان ما لم يعلم».

مع نهاية عام 2023م واستقبال عام جديد بعده، ما زال العالم ونظامه الدولي والإقليمي يعيش حالة الاضطراب والصراع، وكأنما نذر الصدام الكوني تزداد، حيث شكّل طوفان الأقصى الذي فاض في السابع من أكتوبر من عام 2023م وكان نقطة تحول في الاستقطاب والصراع الاستراتيجي في المنطقة، إذ تحولت القضية الفلسطينية كقضية مركزية للعالم ومستقبل، وليس فقط كقضية مركزية للعالم الإسلامي.

لقد أحدث طوفان الأقصى متغيرات ومستجدات على المستوى السياسي والاستراتيجي والقانوني والإنساني.

إذ أن بنيان النظام العالمي الذي بني على مجموعة من الأنظمة والقوانين الدولية بات على وشك الانهيار، بل فعلياً سقطت كل مقومات هذا النظام القانونية والأخلاقية في وقوف الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين في الحرب اللاأخلاقية التي يمارسها الكيان الصهيوني المحتل لفلسطين مدعوماً من آلة الحرب الأمريكية وحلف الناتو، كما أثبت عجز المنظمات الدولية بل قوى دولية مثل روسيا والصين عن قدرتها في تغيير واقع الاعتداء والظلم على شعب غزة المحاصرة وسقطت كل أقنعة العالم الغربي المتحضر وفشلت كل الأنظمة العربية والإسلامية عن تغيير أو تفكيك الحصار المضروب على ما يقارب أكثر من مليوني إنسان محاصر في غزة، إن أهم متغير تم رصده خلال هذا العام هو المتغير الأخلاقي الحضاري للقيم العالمية وللنظام العالمي الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية وقادته الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون، وبالرغم من ذلك فإن مؤشرات إيجابية رصدت في المنطقة العربية، حيث استمرت المصالحات الإقليمية وأهمها الاتفاق السعودي الإيراني ومحاولات تخفيض حدة الصراع الداخلي في ليبيا واليمن وسوريا، وكذلك التوترات بين الجزائر والمغرب، مع تطور العلاقات التركية الخليجية والمصرية، أضف إلى أن حدة الاستقطاب الطائفي في المنطقة قد خفت نسبياً، إلا أن اشتعال الحرب في السودان بين الجيش وقوات الدعم السريع المدعومة من أطراف خارجية زاد من التوترات في منطقة القرن الأفريقي، بالإضافة إلى احتمالات توسع الحرب في البحر الأحمر والشرق الأوسط، باستمرار العدوان الإسرائيلي على غزة.

وقد أدى ذلك إلى ارتباك في استمرار عملية التطبيع مع الكيان الصهيوني وزاد من خطر انزلاق الولايات المتحدة قبل عام من الانتخابات في حرب في الشرق الأوسط بدعمها الكيان الصهيوني، ومن

جهة أخرى شهد عام 2023م تزايد التنافس بين السعودية والإمارات على قيادة المنظومة العربية، إلا أن قطر تفرّدت بدبلوماسيتها النامية كوسيط في مجموعة من الملفات أهمها قيادة التفاوض بين حماس والكيان الصهيوني بشأن إطلاق سراح الأسرى الصهاينة في حرب غزة، مما أوجد لها مكانة دولية مهمة، في حين شكّلت المقاومة الفلسطينية بقيادة حماس دوراً حيوياً في إعادة القضية الفلسطينية كقضية رئيسية من جديد، بل شكّلت أملاً للشعوب العربية وإعادة الدور والمكانة في مواجهة العدو الصهيوني، وبث الحيوية من جديد فيه، إلا أن تحديات التهجير في الضفة وغزة ما زال مهدداً كبيراً يلقي بظلاله على الحالة الفلسطينية والعربية، مع تزايد التحديات الأمنية، في ضوء تفكك وفشل المنظومات العربية في عمل استراتيجي موحد.

ويسرنا في جمعية التفكير الاستراتيجي أن نضع بين يدي الجمهور العربي والنخب والباحثين والمتخصصين تقريرنا الاستراتيجي التاسع والذي أنتجه مجموعة من الخبراء والباحثين أصدقاء الجمعية ومراكزها في المجموعة، وهو جهد تشاركي لتطوير أفق التفكير والوعي الاستراتيجي لقطاعات الشباب وجمهور المتخصصين والباحثين في الجامعات والمراكز البحثية في المنطقة العربية، إضافة إلى مجموعة كبيرة من الأنشطة والمشاريع والمبادرات والمخيمات والدورات التي قامت بها الجمعية لإيجاد بيئة وعي استراتيجي وازنة، في تهيئة جيل من الشباب العربي والإسلامي ليقوم بدور في تنمية البلدان والأوطان بوعي واتزان أمام فوضى المستجدات والمتغيرات الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية التي تضرب المنطقة بعواصفها.

وأخيراً أتقدم بجزيل الشكر لجميع الإخوة الباحثين الذين قاموا بإنتاج هذا التقرير وللإخوة الذين تابعوا خطة تنفيذ هذا التقرير في الجمعية، والذي يتمثّل في 5 إصدارات رئيسية (تقرير الحالة العربية (3 أجزاء) – تقرير الحالة الإقليمية والدولية – تقرير الحالة العامة).

متمنياً لجميع الباحثين والمتابعين والقراء والمؤسسات الأهلية والحكومية أن تستفيد من هذا التقرير السنوي، وأن يخيّم السلام والأمان في ربوع الأوطان والأبدان بحفظ الرحمن الكريم المنان.

محمد سالم الراشد

رئيس مجموعة التفكير الاستراتيجي

نهاية حقبة الاستثناء التونسي

رمزي الفاروق العلوي

باحث في علم الاجتماع

مجموعة التفكير الاستراتيجي

اسطنبول – تركيا 2024

تقديم:

لطالما اعتبرت الوقائع الجارية في تونس من الشواهد المفسرة للتجربة الديمقراطية في العالم العربي. ليس في أحداثها الداخلية وحسب، وإنما في بعدها الإقليمي أيضا، حيث مثلت صورة جينية للديناميكية الجيوسياسية بالمنطقة العربية الكبرى وحولها. فانتفاضة الجماهير، واندلاع أحداث الثورة التونسية وما تلاها من سلسلة التفاعلات الثائرة بباقي العواصم العربية شكّلت كتلة وعي للثائر العربي. وبيّنت أيضا وجود بنية تمثّل اجتماعي لمفهوم تقرير المصير عند الشعوب. فقد كانت الانتفاضات أشبه بسلسلة الكتل تجرّ ثورةٌ ثورةً أخرى. فهي تحتاج في كل مرة إلى حزمة من الوقائع والأحداث في الزمن الماضي والمكان نفسه، ترتبط ببعضها البعض مع الحاضر، كشروط لانتفاضة جديدة مرتبط بمكونها العربي في المستقبل.

وإن كان الحاضر هو تفكيك أحداث ووقائع الماضي، فالمستقبل هو الحاضر المفكّك. لهذا نعتبر أحداث الثالث والعشرين من الألفية الثانية اكتمال حقبة «الاستثناء التونسي» كمولد لحراك الوعي العربي نحو واقع جديد. قد ينتقل الحراك هذه المرة من ركام الديمقراطية في تونس إلى همم أهل غزة في مرحلة جديدة لطوفان إرادة الشعوب على أنظمة «لا سمح اللّه» استئناسا بقاموس الحرب الخاص بأبي عبيدة في 2023.

نحاول في هذه الورقات بسط الأخبار بالشرح والربط بين المتغيرات المؤثرة في السياسات الكبرى بتونس، باستخدام أسلوب تفسيري تحليلي، متخذين من الدولة وحدة تحليل. ويكون ذلك منهجيا عبر محورين، الأول تونس الداخل ثم تداعياتها على المحور الثاني تونس الخارج:

في المحور الأول: نتخذ شرعية الحكم كمتغير مستقل، وسياسة تطهير الحياة السياسية كمتغير وسيط، وطبيعة السلطة كمتغير تابع.

أما المحور الثاني: فنبقي على الشرعية «دوليا» كمتغير أصيل أي مستقل، وملف اللاجئين «أفارقة جنوب الصحراء» كمتغير وسيط، وتموضع السلطة في الخارج كمتغير تابع.

ملخص:

مثلت سنة 2023 بداية اصطدام السلطة مع المؤشرات الدالة على تراجع الزخم الجماهيري المناصر للرئيس. فالنظام السياسي في بنائه الجديد الذي بشر به الرئيس لم يجد قبولا عند الشعب. ومع أول انتخابات تشريعية للغرفتين، تمّ تسجيل أضعف نسبة مشاركة في تاريخ تونس، لم تتجاوز 11.5 % من السجل الانتخابي. إنكار السلطة لهذا الواقع جعلها تظهر في شكل ضعيف، حيث طلبت من الجماهير النزول للشوارع لمساندتها لتطهير البلاد، لكنها لم تجد تجاوبا في الشارع التونسي كما كانت تتخيل. وهو ما سبّب لها حالة اضطراب وارتياب كبير وإنكار للتخلي الجماهيري، تلته جملة إجراءات انطلقت بخطاب وجّه إلى القضاء لتطهير البلاد من المتآمرين على مشروع الرئيس، وآخر للإدارة يتهمها بالتخاذل المتعمد من دون أي أدلة. فقد اعتبرت السلطة أنها تتعرّض لمؤامرة من قبل كل الجهات، لتظهر في حالة من الاضطراب الزوراني، فتستبدل إطارات الدولة التكنوقراط البراغماتية بأخرى قائمة على الولاءات والموالاة لها.

ثم واجهت فشل مشروع الصلح الجزائي الطوعي مع رجال الأعمال، لتلتجئ إلى التطويع عبر القضاء مرة أخرى. ثم يتزايد الخوف من أي مبادرة سياسية معارضة، وتتهمها بالتآمر على أمن الدولة، وتعتبر أي اجتماع للمعارضة تكوين وفاق يهدد السلم الاجتماعي وإحداث البلبلة.

الاعتقاد بالمؤامرة يصل بالسلطة حد الحساسية المفرطة والشعور بالإهانة تجاه أي خطاب إعلامي وصحفي محايد. وما لم يدعم الشرعية الجديدة، فهو مأجور بالضرورة، ويشمله التطهير. وهكذا تقيّد حرية التعبير عبر نسج جملة من مراسيم القوانين تحكم قبضتها على العمل الصحفي. إنها الرغبة في السيطرة على كامل الحياة السياسية، وذهان الكبرياء المتحمس للذات بالميل والإفراط في تجربة التفرد الذاتي كمرجعية مستمرة للجميع. وهكذا تختزل الدولة في شخص الزعيم بدلا من المؤسسات، وتتصهر المؤسسات والأجهزة في شخصية الفرد الواحد. وبالتالي يصبح اضطرابا في مزاج الرجل وهو اضطراب للدولة ذاتها، لتصبح تونس في حكم اضطراب شخصية البارانويا.

أما المقاطعة السياسية التي انتهجتها النخب الحزبية، فكانت بمثابة فسح المجال للسلطة وشرعيتها، بترك المساحات السياسية فارغة لنظامه السياسي الجديد. فرغم ضعفها إلا أنها وبفضل هذا الخيار الاستراتيجي أصبحت مثبتة لامحالة.

هذا الخيار الذي راهن على خلق مسار ثالث لم يستجب للأسباب الحقيقية التي أعطت لقرارات الرئيس دفعا جماهيريا في بدايته. أي أنّ الأخيرة لم تخاطب الدوافع السياسية لهذه الفئة من الشعب، بل استنزفت كل جهودها في طريق يقسم الشعب إلى نصفين. لم تحسن قراءة المرحلة استراتيجيا، وراهنت على الضغط الدولي، بدلا من تقويض التغيير القسري من الداخل عبر الاعتماد على تجميع الجماهير على تمشّي جديد أو تعديل المسار الشرعي من داخل المسار نفسه.

تداعيات الديمقراطية كان لها السياق الداخلي. وهو الخروج من الاستثناء إلى الشرعية عبر منطقها السياسي الفارق لهذه السنة وهو تطهير البلاد. أما السياق الدولي، فتجسّد في ملف هجرة «أفارقة جنوب الصحراء» بتونس، كمحرك تفسيري ثان لتداعيات الديمقراطية في الخارج، ولتلعب السلطة عبر هذا الملف سياسة فك العزلة الدولية مع الخارج.

أخذ الملف ثلاث وجهات وثلاث مراحل. ثلاث وجهات هي المتغيرات الثابتة: أولا الملف الأوروبي للهجرة السرية، وثانيا برامج صندوق النقد الدولي، وثالثا مقومات الديمقراطية المشروطة لمواصلة الدعم الاقتصادي لتونس. أما المراحل الثلاث التي مرت بها السلطة التونسية فتتمثّل في: مراوغة تصريحات الرئيس التي سببت أزمة مع الدول الافريقية، والمناورة لإسقاط عصا الديمقراطية مقابل تسوية ملف الهجرة السرية من تونس. وثالثا المقايضة بصفقة «الدعم المالي والكف عن الديمقراطية مقابل البحر».

حوّلت السلطة أزمة تصريحاتها بتبني نظرية الاستبدال الديمغرافي للشعب التونسي بالعرق الأفريقي، عبر مراوغة الدفاع عن الحق في الهجرة إلى أوروبا، لتصدير الأزمة من الداخل إلى البعد الإقليمي، وتحويل هذه القضية مرة أخرى إلى ملف ابتزاز -في مناورة أولى لفك العزلة الدولية- تغازل عبره الطمع الأوروبي. وهكذا تتهافت عليها القيادات الأوروبية لعقد صفقة تحت عنوان مذكرة عمل مشترك، ثم تعمل على المقايضة بإسقاط الضغط المسلط عليها جراء العسف بالديمقراطية والحريات، مقابل دعم ملفها بصندوق النقد الدولي، وتسوية ملف أمن الحدود البحرية. كما لوحت ضاغطة بتحويل بوصلتها إلى شركاء جدد شرقا «بريكس بلاس» في حال لم تتم تسوية الصفقة.

1 - تونس في حكم البارانويا

1-1 طريق مفتوح من ديمقراطية بها خلل إلى نظام هجين:

يحكم تونس اليوم الإنكار القسري لمسار الديمقراطية، والتحوّل من مسار شرعية الجماهير الثائرة إلى مسار شرعية الزعيم الواحد، الذي لا يجب تعطيله والتشكيك في نواياه. فهذا بالضرورة تآمر وتقويض لخلاص تونس من تعثرات الديمقراطية لعشر سنوات مرت منذ فرار الرئيس الأسبق. ما يحدث في تونس اليوم يجعلنا نراجع سؤال الثورة، ونتساؤل عن معنى أحداث 17 ديسمبر 2010، وكيف يمكن لنا فهمها عبر مسار 25 جويلية 2021.

بداية السنة 2023 هي أعتاب الانتقال من الحالة الاستثنائية -بعد تجميد البرلمان المنتخب والمنبثق من شرعية الهيئة العليا لحماية أهداف الثورة 2011 ودستور 2014 عن المجلس التأسيسي- إلى شرعية الدستور الجديد 25 جويلية 2022 النابع من قرارات رئيس الجمهورية قيس سعيد، بتأييد جماهيري. فقد اعتبر الرئيس أن البلاد عرضة لخطر داهم وفقا للفصل 80 من الدستور 2014، وهذا الخطر هو البرلمان والفساد السياسي الذي يهدد أهداف الثورة الحقيقية -حسب تصوره- لا تلك التي أفرزت نظاما سياسيا يمثّل مطامع الأحزاب بدل إرادة الشعب.

أرسى هذا الانتقال عبر أول انتخابات تشريعية تصورا بديلا للنظام السياسي القديم، وهو تصور الرئيس للبناء الجديد الذي تناقضت إجراءاته مع عنوانه تحت مسمى «البناء القاعدي» للديمقراطية القاعدية. وفق ما وصلنا من مفسري النظرية، فهو يشترط صعود الشرعية من الشارع إلى الحكم، ويمر عبر كتابة الدستور الجديد في حوار وطني داخل الأحياء - أي أصغر التقسيمات الترابية - ما يعني به الحوار الحقيقي مع الشعب الحقيقي لا الأحزاب، بدلا من الحوار الوطني الذي حاز على جائزة نوبل للسلام سنة 2015. لكن الرئيس ناقض نفسه، وتمت كتابة الدستور في غرف القصر، بل وألغى أيضا كل ما قدمته اللجنة الاستشارية في الكتابة. قدم الدستور لاحقا في استفتاء ليكون من عند الشعب، بنسبة مشاركة من أضعف النسب في تاريخ الاستفتاءات الدستورية.

المسار الجديد من الاستثناء إلى الشرعية والذي روِّج له بالجماهيرية المناصرون لقرارات 25 جويلية، دشن في أول انتخابات أشرفت عليها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات -بعد تغيير قانونها الأساسي عبر مرسوم رئاسي والذي بمقتضاه تغير اعضاءها ورئيسها وكانت تسمية البدائل من الرئيس

الجمهورية – اول تجربة انتخابية بأقل شرعية لغرفتها الأولى في تاريخ تونس عبر انتخابات سجلت قبول بمعدل 11.3 % بين دورتين، وتم التأكيد على هذا الضعف في الإقبال بنفس النتائج في انتخابات الغرفة البرلمانية الثانية في نهاية هذه السنة. بعد أن كانت المشاركة تصل إلى حدود 52 % في 2011 ثم 67.7 % في 2014 و41.7 % في 2019، أي اننا امام شرعية دستورية تفتقر لحاضنة شعبية.

التداعيات المفسرة لهذا التراجع الكبير هو مواقف الفاعلين الأساسيين في الحياة السياسية طيلة عشر سنوات وأهم مؤثريها، وتتمثل أهم هذه المواقف موقف المقاطعة للانتخابات بل والمسار برمته من قبل أغلب الأحزاب، التي كانت تعرف تصويتا من الناخبين وتعلقت بها مسؤولية تعثر المرحلة. ولم تجد الانتخابات سواء مشاركة حزب «حركة الشعب» القومي العروبي – الذي تراجعت فيها عدد مقاعدها التي السابقة. ويعتبر أيضا الخروج من الحياد لشريك الاجتماعي «الاتحاد العام التونسي للشغل» إلى موقف استنكار للمسار السياسي، واعتبره غير شرعي ودعا الى خريطة طريق جديدة، والتخلي السلطة عن تعنتها. ومن بين أهم وأكبر تداعيات ضعف المسار امتناع أهم المنظمات الشفافية في تونس من المشاركة في مراقبة الإجراءات الانتخابية، من أبرزها منظمة «أنا يقظ» معتبرين ان المسار يفتقر لشروط استكمال الشرعية. وشابت نتائج الانتخابات أخطاء جسيمة في الإعلان عن ارقامها مما يوحي ضعف الشفافية. لكن كل هذا لم يمس من مقومات استكمال المسار. وعلقت السلطة عبر رئيس الهيئة المنصب ومن بعض مناصرين من النخب الوظيفية أن 11 % هم الناخبين الذين يمثلون التونسيين النزهاء التي لم تأتي بهم أموال السياسية الفاسدة. إلّا ان هذا الخطاب بمثابة الاعتبار ضمني ان 41.29 % الذين صوتوا للرئيس في 2019 من أصل كل سجل الناخبين 30% من نفس الأصل أتت بهم أموال سياسية إذا ما اعتبرنا حسابيا ان 11.3 % هم التونسيين النزهاء.

خيار اللااعتراف بالمسار كان بمثابة فتح طريق سريع للشرعية الرئيس. حيث أعادت النخبة السياسية الحزبية في تونس سيناريو التسعينات في إدارة الأزمة الديمقراطية.

حيث اتخذت خيارات التعامل مع عودة السلط القائمة عن الديمقراطية عبر المراهنة على تقويض المسار من خارجه، بانتهاج المقاطعة والمطالبة برسم خيار آخر. ليفتح طريق سريع نحو الشرعية الجديدة لامحالة. في حين هذا الخيار لم يستفيد من دروس الماضي و الركائز الاستراتيجية لمسارات القوة القسرية وإدارة المرحلة لإحباطها. فمن زاوية سوسيو–سياسية الخيار الذي انتهجته المعارضة لمسار الرئيس لم تحمل مقومات الاستجابة للإشكاليات المرحلة، التي تتمثل في ان مسار 25 جويلية استقبلتها احتفالات من جماهير عفوية – وان كانت هذه الجماهير مضلل بها – يبقى دائما الواقع اقوى

من الحقيقة. أي أن ما تعنيه الشرعية الجماهيرية ارتكزت عليها قرارات تجميد البرلمان. باعتباره خطر داهم وفقا للفصل 80 دستور 2014 ولا ينتهي الى بإلغاء البرلمان نفسه، مما يعطل العمل بفصول الدستور المنظمة للحالة الاستثنائية. وبالتالي العودة للشعب عبر الفصل 3 من نفس الدستور، والذي تم عبر الاستفتاء 25 جويلية 2022.

ما يبين أيضا أنه لولا الغضب الجماهيري على القيادات السياسية الحزبية التي مثلت مرحلة العشر سنوات بعد الثورة ما استطاع الرئيس حل مجلس بلدي ناهيك عن برلمان وطني. هذا التمكين الذي تحصل عليه الرئيس قيس سعيد أعاق أي محاولة من مؤسسات الصلبة في التدخل. كما حدث مع المؤسسة العسكرية 2010 اصطفافها مع الشعب. الانتفاضة الجماهيرية حينها كانت محل إجماع، ولم تكن بها اختلاف وانقسام الشعب الي طرفين كما حدث في 25 جويلية 2021.

حيث لم تراعي النخبة الممثلة لشرعية المسار الديمقراطي للأحزاب، ما انتهى إليه الشعب التونسي من ثمار الديمقراطية الذي قدمت له. أي ديمقراطية دون النفاذ لغاياتها – العدل في التنمية بكل أشكاله – أي ديمقراطية بها خلل وفق المؤشرات الدولية تعني للشعب ديمقراطية فاسدة ولا حيلولة في إصلاحها بعد أن تمكن النفوذ المال السياسي من السيطرة على أدوات الديمقراطية عبر التحالفات والشعور كامل بانسداد فرص الإصلاح، وساهم هذا ايضا في تملل عدد كبير من السياسيين بعد تطبيق الفصل 80 وقبل إصدار امر رئاسي 117 في 22 سبتمبر 2021 لتدابير الاستثنائية التي أطلقت مرحلة التغيير القسري.

1-2 فسح المجال وترك مساحات السياسية فارغة:

كل التظاهرات التي قادتها مجموعة «مواطنون ضد الانقلاب» كخيار اتحدت تحت يافطته أهم الأحزاب الكبرى بقيادة «أحمد نجيب الشابي». كانت تمثل جزء من الشعب يهاتف ويخاطب نفسه، المظاهرات والاحتجاجات كأنها رسائل الى الخارج لا الداخل لتبين للمجتمع الدولي ان تجميد البرلمان نقطة خلاف لا طلب شعبي. أي هي تحركات لم تتفاعل او لم تستجيب مع الأسباب التي تحرك لها النصف الاخر. تلك الفئة كبرى من الشعب لم تعد تعتقد بالديمقراطية التي قدمت لها، مع الإشارة أيضا انها لم تتخلى على شعارات الثورة التي ضمنها الرئيس في خطاباته، ليتمها مع سيكولوجية الجماهير الغاضبة لازالت تعتقد بتضحيات الثورة.

لا سيما أن الخطابات ومرافعات الدفاع عن الديمقراطية التي قدمتها قيادات «مواطنين ضد الانقلاب» لا تلامس سوى النخب او فئة من الطبقة الوسطى، التي تآكلت حجما ونوعا. فلم تعد هذه الطبقة هي الأوسع مجتمعيا. كما أنها أكثر فئة تخشى على مكاسبها الاجتماعية والاقتصادية من السلطة القائمة. في حين أن الدفاع عن الديمقراطية المعطوبة أقرب الى شعارات وأوهام انتخابية عند الطرف الآخر من الجماهير – تمثل الفئة دون الطبقة الوسطى – والتي تعتبر أغلب مناصري قرارات الرئيس، توسع حجمها وعددها في العشر سنوات الأخيرة على حساب الطبقة الوسطى وهي فئة ليس لها مكاسب تخسرها.

في حين ان ما بينته لنا نتائج سبر الآراء في أيام الدعوة للاستفتاء ودعوات المقاطعة تقارب النسب بين من عبروا عن المقاطعة ومن صوتوا بنعم. فحسب معهد «سيغما كونساي» من صوتوا بنعم في الاستفتاء يقدر نسبتهم من أصل الجسم الانتخابي 22.5 %. ومن عبروا عن مقاطعتهم للانتخابات مع من صوت ضد 23 %. ومنه فقد كانت خيرات النخب الحزبية طريق مفتوح للرئيس قيس سعيد. كما يمكن ان يكون الخيار مغاير تماما لو انخرط الفاعلين السياسيين بحملات ضد الدستور. خاصة وتعتبر تلك الأيام الحاسمة فهي اما القطع مع مرحلة الاستثناء نحو تصور الرئيس أو استرجاع المسار مع الحوار.

والجدير بالذكر في هذا السياق ان المعادلة السياسية تبين لنا ما انتهجته النخب الحزبية في تونس كانت لا تستجيب لسؤالات المرحلة. أولا عند توجهها للجماهير، لا يمكن تغيير مسار يشرّعه عدد كبير في الشوارع وصاحب المنصب الأعلى في هرم السلطة –مع عدم الانتباه لكل مؤشرات حياد القوة الصلبة– بخيار لا يمثل البديل الذي يجتمع عليه الشعب التونسي. فالتغيير كان يتطلب تقويض نقطة ارتكاز مسار الرئيس وهي اللعب على تناقضات المرحلة. ولم تنتهج النخبة في معالجة شعور الغل الذي انتاب فئة كبرى من التونسيين، باستراتيجية طويلة المدى. تنطلق بالاعتراف بمأخذها ومخاطبة الجماهير في مخاوفهم، بل قامت بتغذية هذا التناقض عبر جعل السياسيين المكروهين أنفسهم رواد خيارها.

وثانيا لم تستجب لشروط النواميس السياسية عند توجهها للخيارات الاستراتيجية في تغيير مسارات القوة القسرية. التي يمكن استخلاصها من التجارب في العالم، فمثال انقلاب العسكري في تركيا على «نجم الدين اربكان» لم يثني «رجب الطيب أردوغان» من الانخراط في شرعية المنقلب بحزب جديد في انتخابات تحت مسار لاشرعية الديمقراطية له.

حيث تخبطت النخب في هذه الجبهة وتلك، بين تبرير أنصار قيس سعيد بإيجاد تفاسير للضعف الفظيع لمسار الرئيس، وتراجع التأييد الشعبي له أو بالأحرى ظهور ان ما كان يتلقاه من تأييد لم يكن من المناصرين «للبناء القاعدي» او حتى لشخصه انما هو غضب جماهيري على النخب الحزبية. فضلت أي مسار الا البقاء على نفس الحال. وبين تخبط جبهة «المواطنين ضد الانقلاب» وقوى المرادفة في استنزاف الجماهير التي استبطنت مرحلة النضال بلا نتائج في عهد نظام زين العابدين بن علي. فلا الأول استوعب الدرس ان هذا الخيار الاستبدادي بمثابة زقاق لا طريق فيه سوى النهاية السقوط في مزبلة التاريخ حسب تعابير الذي اعتاد على ترديدها. ولا الثاني استوعب درس التسعينات وأهمية القراءة التي تعتمد على الواقع بدلا من الأصل في الأمور، أي واقع سوسيولوجيا الجماهير السياسية التي تمثل نقطة ارتكاز أي تغيير او تعديل مسار، لا المراهنة بالمجتمع الدولي على حساب سيكولوجية الشعوب والجماهير الغاضبة التي أفرزت ثورة عجزت نضالات 20 سنة في عهد بن على من تحقيقها.

3-1 التغيير القسري:

1.3.1 - استراتيجية التغيير والاستبدال الزوراني:

إن كان السياق الكلّي الذي حكم تونس في 2023 هو الخروج من الاستثناء الى الشرعية –الشرعية التي رفضها أغلب النخب التونسية عبر الشخصيات المعنوية التي تمثلها والشخصيات الوطنية البارزة– فإن المنطق السياسي الفارق للأحداث في السنة الأخيرة هو سياسة «الرهاب من الفشل» للسلطة القائمة. ولئن كانت قد تخطت مرحلة الاستثناء، فإن المؤشرات السريعة لفقدان الزخم الجماهيري والخيبات التي أتت بعدها، حيث لاقت دعوة الرئيس للشعب بالخروج لتطهير البلاد دون أي استجابة، والنتائج الأدنى في تاريخ الانتخابات بتونس لغرفتيها التشريعية. كذلك الأزمات الاقتصادية للمواد الأساسية المهددة للاستقرار الاجتماعي، خلق ارتياب والشك المستمر، وحساسية مفرطة بالإهانة من أي تصريحات موجهة للرأي العام تشكك او تنسب رواية السلطة ولعل مرسوم 54 المشؤوم الذي تم تفعيله بعد التعديل نهاية 2022 ليتم وينزل سخطه طيلة سنة 2023 دليلا واضح. واثار أيضا غريزة الحكم بالإحساس العنيد بالحق ومرجعية الذات الي حد تسبب في الاعتقاد بالمؤامرات اللاعقلانية الواهمة والمتعلقة بالتهديدات المحتملة لفشل. التصور الذي آمنت به السلطة ذاك «البناء القاعدي» والبحث الحثيث عن أي ادلة او حتى مقترحات قد تثبت مخاوفهم لتهدئ من وطئه الاضطراب ليكون

بمثابــة المخدر–افيــون الحكم– والكل يريد الإطاحة بي طمعا في الحكم. حتى وان كان محض خطاب حاشية السلطة أو حتى مناشير فايسبوكية.

هــذا التشــخيص هو ترجمــة لجملة الإجراءات التي اتخذتها الســلطة في تطبيــق لخطاب الرئيس بالدعوة للتطهير الشــامل لكن هذه المرة لم تكن للجماهير، ســيحمل وزرها الجهاز التنفيذي. صــورة لتفكيك وإعادة البناء لجينوم الدولة لكن بشكل عنيف. أي قلب الموازين. استراتيجية لم تنتهجها الثورة وان كانت أهم صفاتها ولكن انتهجتها الشرعية الجديدة.

2.3.1 - إدارة بين الولاءات والمولات:

انطلقت هذه الاستراتيجية التي يحكمها القلق الشديد والمخاوف بصورة اوضح وبشكل مباشر بعد اعلان عن نتائج الانتخابات. بصــورة توحي انها على شاكلة اجندة منتظمة. لامست قطاعات ومجالات بشكل تسلسلي. حيث استبدلت الإدارة مفاصلها من أفراد تكنوقراط ببراجماتية محض، عينها الرئيس في القصر او بعد قرارات 25 جويلية الى صنفين من البدائل.

صنف ابدا موالاته للمسار وأوامرها، حتى وإن تناقضت الأوامر مع مبادئ وقواعد الحوكمة الإدارية –التي بدأت تعتاد عليها مع الثورة– فلا استقلالية للإجراءات –فقد اخترقها المال الفاسد– ولا قواعد لتمشي التراتبي لتنفيذ القرارات التي تبين سلامة التنفيذ. فقد أصبحت قواعد الحوكمة وسيلة تعطيل الملفات لصالح فاعلين سياسيين واقتصاديين بعينهم. للحوكمة الجبرية السرعة التي لطالما انتظرها الشعب.

وصــنف الثاني من اســتبدال بأفراد موالية سياســيا للرئيس، ولعلها صورة تفســيرية لهذا الصنف، ومثالا التســميات الجديدة التي شــملت منصــب رئاسة الحكومة من «بودن» ســليلة إطارات الدولة الى «الحشّــاني» الصــديق المقرب، ومنصــب وزير الداخلية الذي أحيل من «شــرف الدين» ابن الدولة إلى كمال الفقي رفيق الرئيس، سبق ان وضعه على ولاية تونس. وما يبينه ايضا من شملهم هذا الصنف من تسميات في المناصب السياسية ولّات ومعتمدين.

إدارة بيــن المــوالاة والــولاءات. تم تبرير هذا الاســتبدال بأنه ســبق لرئيس من تنبيــه الجميع عبر تصريحاته عديدة، سواء أصدرها في أوامر او بثها في فيديوهات نشرها على صفحته بمواقع التواصل الاجتماعي المطالبة بتنزيل إرادة الشــعب التي اختزلت في قرارات الرئيس، وإرســاء ما طالبه منهم من مشاريع.

3.3.1 - الصلح الجزائي الادماج الطوعي او التطوع الجبري:

إن كانت هذه التعينات شابهتها تعينات قديمة في السنة المنقضية فالعنوان الجديد للتغييرات الكبرى هو الذي طال الفاعلين الأساسيين في عالم الاقتصاد والسياسة. وسقوط أكبر ايقونات الاقتصاد طالت ايديها سياسيات الدولة لخدمة مصالحها. اعتقال كمال اللطيف الشخصية التي وصفت بحكومة الظل، والذي استعصى على الحكومات السابقة من اعتقاله وما حاوطته من هامة اسطورية وما يمكن ان يحدث من تداعيات وطنية ودولية في حال المساس به. في 12 فيفري تم اعتقال الرجل بصورة معاكس لما روج دائما. حيث ساد الإجراءات سكينة وصوت مخمود بعد تطويق الاعلام بقوانين تمنع تناول فحو القضايا الجارية خارج العناوين الرسمية. ليكون هذا الاعتقال بمثابة استراتيجيا نفسية للتسليم وشل أي تحرك معاكس. لتليه الكثير من الأسماء الفاعلة الأخرى كأحد أكبر رجال الاعمال في تونس وصهر الرئيس السابق «بن علي» وهو ما يعتبره الكثير من رموز الريع الاقتصادي في تونس، بتهمة الاستحواذ على أملاك مصادرة. وطالت الاعتقالات أسماء عديدة اخرى لكبار رجال الاعمال امن أبرزها عبد الرحمان الزواري ونجيب بن إسماعيل وماهر بن شعبان والنائب السابق والرجل الاعمال الناجح محمد فريخة –الذي شاركه الرئيس الجمهورية يوم اطلاقه لقمر صناعي تونسي الصنع– بتهمة غسيل أموال. وطالت الحملة العديد من الإطارات البنكية منهم مدير عام سابق لأكبر بنك حكومي و12 اخرين بتهمة تمتيع رجال اعمال بقروض بلا ضمانات. والقائمة لم تنتهي، حتى اعتادت مسامع الناس على اعتقالات في حق رجال اعمال ولم يعد محل تتبع ولا انبهار.

سبقت هذه الاجندة دعوة رئيس الجمهورية لرجال الاعمال بالتقدم الطوعي في برنامج الصلح الجزائي لمن اعتبرهم بالمتورطين في الفساد او اختلاس المال العام، لصالح خدمت مشاريع بالمناطق الفقيرة. ليكون الفرق بين سنة 2022 والسنة 2023 هو خوف السلطة من نهاية الولاية التي حدّدت للجنة الصلح الجزائي دون تحقيق وجمع الأموال التي عهدت بها، لتمويل الشركات الاهلية، وهي اهم الوعود الانتخابية للمرشح الرئاسة حينها قيس سعيد. لذا تحول الأخير استراتيجيا من دعوة طوعية للصلح الجزائي الى التطويع الجبري للرجال اعمال عبر تعديل مرسوم اللجنة المحدثة وتحويل الملف الى عصا القضاء. وتقدر التعويضات انها ستضخ 5 مليار دولار.

اعتادت السلطة هذا الأسلوب «السلطوي الوثوقي» عبر اصدار دعوات رئاسية وتنبيه ان ما يصرح به هو ما يريده الشعب وفي حال عدم التعاون تلحقها إجراءات قسرية. يعتبر البعض من الجمهور

السياسي ان السلطة تعمل على تفكيك مقومات الفساد، الذي نادت به اغلب المكونات في المسار الديمقراطي سابقا. لكنها فشلت في تحقيقه، ويجب ان تعتبر هذه الاجراءات مكاسب حقيقة. كذلك تدعم صورة الرجل النزيه المخلص لوعوده. في حين هذه الإجراءات لم تكن نابعة عن قوة المؤسسات الضامنة لاستدامة مكافحة الفساد. انما هي إجراءات رهينة الرجل المخلّص. إرساء مثل هذه الأسلوب من الحوكمة يأسس الي منظومة سياسية جاهزة للتسلط الاستبدادي -فلا جائر اليوم من جور السلطة- ولا شرعية دستورية مؤسسية تتّبعها الإدارة في شكل حوكمة سياسية تحقق إرادة آلية ووظيفية لمكافحة فساد المستدامة مستقلة عن السلطة السياسية. حتى وان كان الفساد من الرئيس نفسه.

اشتغل المسار الديمقراطي السابق لمسار الرئيس في فترة عشر سنوات تحت هذه الغاية لكنه هو نفسه مكن ايقونات الفساد المالي من التسلل لهذا المسار ويتحالف مع مكوناته الحزبية ويقوض الديمقراطية ويصيبها في عمق غايتها التنموية. أي انها ارست ديمقراطية شكلا بلا مضمون. في حين حققت السلطوية تفكيك «الكرتلات الاقتصادية» ويسجل لرصيده شرعية جديدة -دون مقومات مؤسساتية -»شرعية الإنجاز».

4.3.1 - الكل يتأمر على امن الدولة:

الإدارة السياسية للسلطة اتخذت في مكافحة الفساد الخيارات القصوة وهو « البتر » في ظاهره علاج والتعافي، لكن في باطنه يبقي على الورم، بل قد تغذيه المظالم الممكنة لهذا الخيار. لتشابه هذه الإرادة ما سلكته السلطة من قرارات المعبئة بالارتياب المتكرر والمتحمس لذات نحو ضبط الحياة السياسية عبر هجمات معاكسة لكل تحرك سياسي في الساحة، بخيارات قصوة تبينه إجراءات محملة بذهان الكبرياء.

السواد الأعظم لهذه الاجراءات هذه السنة هي عاصفة الاعتقالات، والنصيب الأكبر كان تحت عنوان «التآمر على امن الدولة» بامتياز. لتطال أكثر من أربعين ناشط سياسي وصحفي، أهم الذرائع كانت بأدلة عقد وفاق (أي اجتماعات) والتواصل مع سفارات اجنبية متصلة بنفس فحو الاجتماعات بغاية تهديد السلم الاجتماعي او احداث البلبلة. طالت القيادات التي عارضت الرئيس ومساره او جيشت وحشدت الجماهير لنفس الغرض. وتعتبر اهم هذه الاعتقالات التي استهدفت من كان لديهم القدرة على التحشيد الجماهير. اهم هذه الأسماء جوهر بن مبارك قيادي «مواطنون ضد الانقلاب»

هيئة الحراك المناهض لمسار الرئيس. وتليه أسماء كل من لديهم القدرة على خلق مبادرات سياسية مغايرة للمسار الجديد من أمثال عصام الشابي، غازي الشواشي، شيماء بن عيسى، خيام التركي أبرز قيادات الديمقراطيين. وقائمة تطول كل من كان لديه مؤشرات عاليا كمرشح للرئاسة في الانتخابات القادمة مثل عبير موسي ولطفي لمرياحي مؤخرا. واعتقالات بالجملة لقيادات الحزب الإسلامي حركة النهضة. واعتبر العديد ان اعتقال الذي خلف بعده جمود وانحباس في كل اشكال الحركات الاحتجاجية اعتقال زعيم التاريخي «راشد الغنوشي».

الخلط الواضح في ملف الاعتقالات بين النشاط الذي يعمل على تشكيل إرادة مغايرة للمسار الرئيس، والتفسير التأمري الغير مثبت قضائيا. وإدراك الاحداث بميل واسع للعدائية اتجاه أي نفس معارض، هي حالة من الحساسية المفرطة للسلطة وضغينة العالية لأي خيار دونه.

5.3.1 - إعلام لا يعبر عن الشرعية إعلام مأجور:

لقد طال انزعاج الرئيس وإساءة التفسير السلوكيات المحايدة للصحافة، بأن الوقوف على نفس المسافة من الجميع هو تحامل على الإرادة الشرعية. وعدائية في باطنها وان كانت ودية في انتقاء عبراتها. واعتبر تطهير البلاد يشمل هذا القطاع. خاصة بعد انخراط العديد من المؤسسات الاعلامية في خط تحريري يمثل طيف سياسي بعنه او يميل الى خلق راي عام يجانب التصور السياسي للسلطة، فيعتبر مأجور بضرورة وغير وطني. ليعطي تصوره العام للسياسة الإعلامية، انه غير مسموح لها ان تمثل رأي مجموعة من التونسيين بل يجب ان تكون اعلام جمهوري. ليكون تنزيل مشروع المرسوم 54 المنضم للجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال بعد تعديله بما يضمن ضبط التصريحات الإعلامية. حيث تتيح للسلطة القدرة على منعها من الخوض في مواضيع السياسية يمكن ان تشكل راي عام لا يتفق مع الشرعية او يشكك في نواياها.

ليتحول الرئيس بنفسه الى المؤسسات الإعلامية الحكومية من إذاعة وتلفزة ووكالات انباء وصحف ويعبر فيها صراحتا ان هذه المؤسسات هي ملك الدولة ويجب ان تعبر عن شرعيتها لا الحياد لها. ويتخذ قرارات بتغير مدير عام وكالة تونس افريقيا للأنباء. وموجة اعتقالات لصحفيين او اخضاعهم امام التحقيق بتهم إجرامية من أمثال «إلياس الغربي، هيثم المكي، زياد الهاني، برهان بسيس، سنية الدهماني والقائمة تطول. لتدعو بعدها نقابة الصحفيين لسلسة من الوقفات الاحتجاجية ضد مرسوم

54 ووصفته بالمشؤوم. وهددت بتوسيع الاحتجاجات لما اعتبرته مضايقات الأمنية وانتكاسة لحرية التعبير في تونس. مصرحين في ندواتهم الإعلامية ان تدخل رئيس الجمهورية في الاعلام سابقة خطيرة يجب ان تتبعها يوم غضب وطني يشارك فيه كل الصحفيين. أثر هذا بوضوح في تراجع البلاتوهات السياسية وتراجع اراداتها المالية مع تخوف المستشهرين من التعامل مع هذه المؤسسات. فأحكمت الدولة من فرض ضبطها على الاعلام.

من الجدير بالذكر في هذا السياق ان سياسة التبديلات والاعتقالات والاقالة بالجملة تقودها مخاوف وعدم ثقة مفرطة، سيطرة على طبيعة القرارات التي أملت على السلطة الرغبة في السيطرة على جميع جوانب، ليس الجانب الوظيفي للسلطة فحسب بل جميع جوانب الحياة السياسية بأكملها. الخوف من مؤشرات فشل أنتج قيادة مذعورة تبحث عن ضمان البقاء في السلطة. تبين أيضا الشغورات بأعداد ضخمة لعدت مناصب سياسية في الدولة عن سرعة التخلص من اشخاص، أكثر من وجود بدائل أجدى بها. أي انها سمات لاستراتيجية التسرع بدافع الخوف من إطارات قد لا تحمل مولات او مشكوك في ولاءها. ما أنتج تراجع مقصود لدور المؤسسات في العملية السياسية، والدستورية وهو بالضرورة تراجع في الديمقراطية عبر التقليل من السلط اللا محورية لصالح سلطة الرئيس محور كل شيء.

هذا التعطل في الدولة كان بمثابة اضطرابات وعدم استقرار رغم الخروج من الاستثناء، وكانت له تداعيات في خدمات الدولة ساهمت في تدهور التنمية، وهي ترجمة لحساسية مفرطة من الهزيمة. الاعتقالات المتوهجة بالضغينة وتشويه أي محاولة لخلق إرادة تعارض مسار 25 جويلية، هو ذهان الكبرياء المتحمس الى تجربة الذات، الافراط في تفرد الذاتي كمرجعية مستمرة للجميع. دون ذلك هو تفسير للتآمر على الرئيس طمعا في منصبه لا غير. ولا يحتاج للإثبات قضائيا، هي هجمات تتقصده راسا لأن الجميع خونة. مما يبرر شرعيا عند الرئيس الهجوم المضاد لمن لا ثقة فيهم. انها الصفات السبع للاضطراب الزوراني او البارانويا.

عندما تختزل الدولة في شخص الزعيم بدلا من مؤسسات وانصهار المؤسسات والأجهزة في شخصية الفرد الواحد بالتالي يصبح اضطرابات وميجاز الرجل هو اضطراب الدولة ذاتها لتصبح تونس في حكم اضطراب شخصية البارانويا.

2 - تصدير الازمات وفك العزلة عبر مقايضة الديمقراطية بملف الهجرة:

1.2- تداعيات الديمقراطية في الداخل على الخارج:

لم تنتهي التحديات للسلطة التونسية المغامرة في الداخل وحسب. بل في كل مرة تم التطرق فيها من الخارج عن مخاوف لانهيار الديمقراطية، رد الرئيس دائما في تصريحاته انها تدخل في الشأن الداخلي الـلا مسـموح بها. حتـى وان كانت هذه المخاوف الخارجية تصـدر عن الدول التي تتـكل عليها البلاد في الاقتراض من اموالهم وترتكز عليها السياسـة الاقتصـادية للبلاد. مخاوف متعلقة أساسـا بمؤشر «الاسـتقرار المسـتدام» حيث تعتبر القوى الخارجية الديمقراطية اهم شـروطها الصـحية لاسـترجاع أموالهـم. وفي حال التدهور، يصـبح مؤشـر عكسـي على عدم القـدرة التعافي الاقتصـادي والتنموي المسـتدام لهذه البلدان. فمصـلحتهم الوحيدة قدرة المقترض على تسديد الديون. فالجهات المقرضة تضع شروط السلامة التنموية تعتمد على مؤشر الديمقراطية. لما تعنيه هذه المؤشرات من نضج في التصرف الشامل. وتُتابعها عبر مؤسسات تعمل على قياس هذه القدرة، وعلى هذا تصنف عبرها البلاد ان كانت مؤهلة للاقتراض من عدمه. ويتم التنصيص على هذه المؤشرات كشرط في عقود الاقتراض كضـمانات متبادلة بين الطرفين. في حال فقدان هذه الضـمانات ومن بينها الديمقراطية تعبر الدول المقرضة عبر الصناديق عن مخاوفها النابع عن مخاوف اتجاه التصرف السليم في أموالهم لا غير. أي مؤشر الديمقراطية هو مقياس لاسترداد امواهم لا شكل من اشكال حق تقرير المصير في الداخل.

وعبـر هـذه المعادلة تعيش تونس واقعا جيو-سيسـي جديد، قد تحتم علـى البلاد ازمة مالية بدون بديل. بل هو تحرك داخل منظومة دولية الى البحث عن خيارات اخرى لا يملي اولا يحترم الضـمانات المنصوص عليها. وفي هذا الإطار تتنزل ملف تونس دولي لسنة 2023.

ملف المهاجرين «افارقة جنوب الصـحراء» يعتبر المحرك التفسـيري الثاني كحدث فارق للتحولات السياسـية من تداعيات الديمقراطية في الداخل علـى الخارج. وهبوب مكرهات الخارج على الداخل. وهو أيضـا عنوان 2023 لتونس في محيطها الدولي وصـورة أخرى يمكن ان تتيح لنا تشخيص النموذج الجديد للحكم.

هنا اعتبرت العديد من المراكز الدراسات البحثية الدولية غموض الكبير للسياسة الخارجة للبلاد التونسية. ما يقلل من قدرت الإجراءات الاستباقية ذات الطابع الحاسم مع ملف تونس، لصالح إجراءات

أخـرى، إجـراءات تأطيريـه قائمة على المتابعـة من جهة والتقييديـة من جهة أخرى، وهنا المقصـود بتصـنيف تونس ضـمن الدول لا مسـموح لها بالاقتراض من المؤسسـات الدولية، التي تمثل قروض لا تمس من سـيادة الدول المقترضـة مقارنة بالقروض التي تمنحها دولا بصفة مباشرة. فالصنف الأخير من القروض يمكن ان تدرج بها شـروط سياسـية تأخذ شكل من اشكال الابتزاز المقنن دوليا، في شكل اتفاقيات سياسـية مرافقة لعقد الاقتراض كملحق مسـتقل شـكلا ومشـرط ضـمنيا. أي السقوط في الابتزاز المتبادل، مما قد يصـنف تونس سياسـيا ودوليا في قائمة الدول القابلة للاستغلال، وهو فعليا ما وصفه الكثير عن إدارة ملف المهاجرين الافارقة بتونس.

2.2 - الدعم المالي والكف عن الديمقراطية مقابل البحر:

تعتمد الدولة التونسية في إدارة الملف الهجرة السرية من ارضيها الى أوروبا على تناقضات السياق الدولي والنفاق الأوروبي خاصـة مع صـعود اليمين المتطرف في أوروبا. تناقضـات بين ما يعلنونه من مبـادئ دوليـة وإنسـانية وما يرمون إليه من غايات ومطامع اقتصـادية وسياسـية. وهم شـركاء تونس التقليديين كما وصـفهم الرئيس قيس سـعيد. أي بين القيود الديمقراطية للشـراكة الدولية مع أوروبا وبين ما يسـعون للحصـول عليه من خدمات سياسـية. ليلعب ملف الهجرة التمرين الجيوسياسي الأول لسـلطة التونسي الغامضة الى حد الان في اعين السياسات الدبلوماسية الغربية. وليأخذ الملف ثلاث مراحـل وثلاث وجهات فتشـكل المعادلـة ارباكا أوروبيا خاصـة بعد إحالة الولايات المتحدة الضـامن لقروض التونسي ملف هذا البلد للاتحاد الأوروبي.

ثلاث المتغيرات الثابتة وهي ملف الأوروبي للهجرة السـرية وبرامج الصـندوق النقد الدولي وثالثا مقومات الديمقراطية المشروطة لمواصلة الدعم الاقتصادي. وثلاث مراحل مرت بها السلطة التونسية من المراوغة الى المناورة فالمقايضة.

انطلق هذا التمرين بتصـريحات الرئاسـية المتسـرعة بوجـود مؤامرة التغيـر الديمغرافي الكبير الذي يهدد البلاد عبر تعبئة البلاد بأفارقة جنوب الصـحراء، خطاب مشـحون بعقلية المؤامرة وصـورة الضحية. ما خلق ازمة ديبلوماسية كبرى بين تونس ودول افريقيا جنوب الصحراء الكبرى. مما اضطر بالخارجية التونسـية والرئاسـة الى اعداد حملة تصـحيح وجهة نظر تصـريحات الرئيس، وذلك عبر الاسـتعانة برئيس غينيا بيسـاو «عمر سيسوكو امبالو» المخضـرم في لقاء ظهر فيه الرئيس كأنه يبرر

ويستجدي المساعدة. ما اعتبره الدبلوماسيين القدامة بأنها سابقة ديبلوماسية مهينة لتونس. لكن هذا الخطاب استحسنته واستمالة اليمين المتطرف في أوروبا الذي يتبنى نفس النظرية «الاستبدال الكبير». لتهيئ لقيس سعيد تصدير الازمة، من ملف داخلي او تونسي افريقي الى ملف إقليمي مع الاتحاد الأوروبي. تصدر فيه تونس نفسها محور معالجته كمراوغة فاجئ بها الفاعليين وغيرت من الساحة السياسات الدولية لتونس. ليتسارع اليها اول الوافدين الطامعين في قيادة السفقة الحكومة الايطالية برئاسة «جورجيا ميلوني»، بثلاث زيارات من الحجم الثقيل رفقها فيها نظيرها الهولندي «مارك ورته» ورئيسة المفوضية الأوروبية «أورسولا فون دير لاين». ينطلق بعدها مناورة الرئيس قيس سعيد، بإعداد الى مذكرة عمل مشترك مع دول أوروبية تهافتت اليها فرنسا وألمانيا وأخيرا بريطانيا ليتحصل من خلالها الرئيس على اعتراف دولي بشرعية مساره، اعتراف يأخذ منحى الشرعية الدولية ويسقط به الشروط الديمقراطية. بل أوسع من ذلك صفقة «الدعم المالي والكف عن الديمقراطية مقابل البحر » فتتحول الى مقايضة يشترط فيها الرئيس تعديل ملف تونس بصندوق النقد الدولي، زائد الدعم المالي والأمني من أوروبا وبريطانيا والحفاظ على التمويل الأمريكي.

تسجل من خلالها السلطة التونسية نقطة، تأكد فيه النفاق الأوروبي وتعافي الاقتصادي، مع تسديد تونس لكل دفعة ديونها السنوية. فيلغي المخاوف الحقيقة للغرب اتجاه أموالهم. تمكن الرئيس قيس سعيد الى هذا التموضع الجيوسياسي أيضا عبر التلويح بتحويل بوصلة تونس من الشريك التقليدي الى الشريك الشرقي عبر منظومة «البريكس بلاس» التي لازالت قائمة مالم تتم الصفقة كاملة مع أوروبا . وبين إصراره الكبير عبر رفض الهبة الأوروبية خارج إطار الصفقة الكبرى. عزز هذا الإصرار الخصومة التي ابدتها فرنسا لتحركات الايطالية ولسياسة الخارجية تونسية، خاصة بعد الاجراءات التي اتخذها في الداخل بإزاحة النخب الفرنكوفونية من القصر بعد ان تعافي من وعكته الصحية وما راج حينها من تعرضه لمحاولة اغتيال.

- **متلازمة الديمقراطية والتنمية حتميّة فشل المسار الراهن:**

احكام سيطرة السلطة القائمة في تونس على السياسيات في الداخل والخارج عبر اللعب على التناقضات المرحلة -تناقضات بين الفاعلين والمتطلبات الغائية- سواء في الداخل حيث كانت المفارقات السياسية بين النخب الحزبية المنادين بالديمقراطية، ونتائج حكمها في العشر سنوات استفحل فيها الفساد، فساد يحتمي بالديمقراطية نفسها. او في المحيط الدولي الذي عزز شرعية السلطة بالاعتراف دولي للمسار الجديد. ما يعني ان تونس انهت مرحلة المسار الديمقراطي إلى حقبة جديدة وصفت عبر مؤشرات تراجع الديمقراطية بالنظام الهجين. أي نهاية الحقبة الاستثناء التونسي كديمقراطية الوحيدة في المنطقة لتلتحق بمصير باقي الشعوب المنتفضة الثائرة.

لكن لا يختلف أحد في ان الشعب التونسية الثائر كان بلا قيادة ولا أيديولوجيا. وكان طلبه الشعبي بالديمقراطية -الديمقراطية كوسيلة لكن لعنوان غائي أكبر وهو تحقيق العدالة التنموية- أهم شعارات الثورة «شغل حرية كرامة وطنية». أي جينياً للشعب رغبة في تقرير مصيره وتحقيق المواطنة، كترجمة سياسية للكرامة الوطنية. قدم من أجلها تضحيات جسام من شهداء وجرحى. ولا يمكن نزع هذه الرغبة فهي مسجلة في حمضها النووي تاريخها 17 ديسمبر، رسخت في الذاكرة الجماعية للشعب التونسي. مرّرت بين الأجيال، واستقرت في الوعي الجمعي، وسيعيد توهجها في كل فرصة، عبر الحوار والتفاعل الاجتماعي. وهو ما يفسر أيضا تبني قيس سعيد للثورة بمعناها الشعبي.

العدالة الاجتماعية التي انتكست النخب الحزبية في تحقيقها. أو بوادر ذلك -طيلة 10 سنوات- يفسر لنا تاريخ 25 جويلية ان النخبة السياسية لم تراعي شروط إرساء اهداف الثورة المكيّفة مع تحديات التنموية للمسار الديمقراطي، وانكبت في المناوشات السياسية. فالديمقراطية كانت تمرين صعب على فئة من الشعب، لم تستطيع تحمل مشاق ارسائه بالشاكلة مفرغة من تلازمها التنموي. وساندت الرئيس غضبا وانتقاما من النخبة الحزبية. وما أفشل هذا الغرس -غرس الديمقراطية في جسم الدولة والشعب- هو سماح النخب الحزبية باختراق فيروس الفساد السياسي واحتكامه على آليات تقرير المصير، لصالح فئة صغيرة (فئة رجال المال والاعمال) وتهميش مطالب الشعب الثائر.

وبهذا يمكننا القول إن أي تعطيل آخر في تحقيق هذه العدالة، سيجعل من الشرعية الجديدة أمام مواجهة مباشرة مع الجماهير الثائرة المتشبعة بالسياسية هذه المرة، عبر مراكمة التجارب.

ونقصد هنا الوقائع والاحداث التي نرصدها اليوم -نموذج الحكم الراهن في تونس- نموذج هجين

بين انتخابات حرة غير موجهة لغرفتيها التشريعية وغياب صلاحيات محورية -صيغة استشارية- لهذه الغـرف. مـا يعني لا وجود لديمقراطية صـاعدة من القاعدة الى المركز بشـكل تقريري يرسـي عدالة تنموية. وبهذه اعتبارات هذه الأخيرة، لا يمكن تحقيق تنمية للمجتمع دون حرية ولا يمكن تحقيق العيش الكريـم وديمقراطية بدون الارتكاز على التنمية الاقتصـادية. وعليه المسـار الجديد سيصـطدم بهذه المتلازمة «متلازمة الديمقراطية والتنمية»، والذي لم تشـتغل عليه أيضـا النخب الحزبية التي قدمت لها ثورة على طبق.

لذلك يمكننا القول لم ينته المسـار الثائر في تونس ولكن انتهت حقبة الاسـتثناء التونسـي لتلتحق بمصـير مشـابه لباقي الشـعوب العربية، والتي بدورها عبرت عن وعي جماهيري فـي الربيع العربي، وستراكم الوقائع والاحداث، لتسترجع إرادتها وفق متطلبات واقعها بأكثر نضج.

المصادر

- تقارير المنضمات الدولية

- Tirana Hassan. «WORLD REPORT 2023 Our Annual Review of Human Rights Around the Globe». Human Rights Watch website. 31 Dec 2023

. https://www.hrw.org/ar/world-report/2023.

- ADNAN MAZAREI. »DEBT CLOUDS OVER THE MIDDLE EAST» International Monterey fund website . Sep 2023. Debt Clouds over the Middle East by Adnan Mazarei (imf.org).
- PRESS RELEASE. » Tunisia's Economic Recovery Slows Down amid the Drought». The word bank website. NOVEMBER 6. 2023. Tunisia's Economic Recovery Slows Down amid the Drought (worldbank.org).
- eiu report. «Democracy Index 2022». Website eiu. Feb 2023. Democracy Index 2022 final (eiu.com).
- Report Human Rights Watch. » Tunisia: Wave of Arrests Targets Critics and Opposition Figures President Charges a «Conspiracy» But Provides No Evidence».
- Website Human Rights Watch. Feb24.2023. Tunisia: Wave of Arrests Targets Critics and Opposition Figures | Human Rights Watch (hrw.org).
- United Nations Development Program. Human Development Report1990. Defining and Measuring human development. New York: Oxford university press.1990. p10

مراكز دراسات

- The Heritage Foundation. «Jumpstarting Mediterranean Cooperation with Italian-American Leadership.» The Heritage Foundation website. 12 January 2024. https://www.heritage.org/defense/commentary/jumpstarting-mediterranean-cooperation-italian-american-leadership. Accessed 13 January 2024.

- The Heritage Foundation. «Giorgia Meloni's Warm Welcome in Washington Bodes Well for U.S.–Italian Relations.» The Heritage Foundation website، 1 Aug. 2023، https://www.heritage.org/europe/commentary/giorgia-melonis-warm-welcome-washington-bodes-well-us-italian-relations؛ https://www.heritage.org/europe/commentary/giorgia-melonis-warm-welcome-washington-bodes-well-us-italian-relations. Accessed 13 Jan. 2024.
- Mezran، Karim، and Sabina Henneberg. «Four Possible Scenarios for Tunisia's Political Crisis.» The Washington Institute website، 14 Mar. 2023،

https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/four-possible-scenarios-tunisias-political-crisis؛ https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/four-possible-scenarios-tunisias-political-crisis. Accessed 13 Jan. 2024.

- هنينبرغ، سابين. «وجود الزن في تونس: على أي مسار وصل وأين يتجه؟» موقع معهد واشنطن، 2 آب 2023، https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/wjwd-alsyn-fy-twns-aly-ay-mdy-wsl-waly-ayn-ytjh؛ https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/wjwd-alsyn-fy-twns-aly-ay-mdy-wsl-waly-ayn-ytjh. Accessed 13 Jan. 2024.
- هنينبرغ، سابين. «كيف يمكن للولايات المتحدة ويجب عليها الاستمرار في دعم تونس؟» موقع معهد واشنطن، 7 أيلول 2023، https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/kyf-ymkn-llwlayat-almthdt-wyjb-lyha-alastmrar-fy-dm-twns؛ https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/kyf-ymkn-llwlayat-almthdt-wyjb-lyha-alastmrar-fy-dm-twns. Accessed 13 Jan. 2024.
- مزران، كاريم. «سياسة الولايات المتحدة الخارجية تجاه تونس: المعضلات والآفاق.» موقع معهد واشنطن، 8 تشرين الثاني 2023، https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/us-foreign-policy-tunisia-dilemmas-and-prospects؛ https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/us-foreign-policy-tunisia-dilemmas-and-prospects. Accessed 13 Jan. 2024.
- Mezran، Karim، and Sabina Henneberg. «Leveraging Flows: The Surge in Irregular Migration from Tunisia to Europe.» Carnegie Endowment for International Peace website، 12 July 2023، https://carnegieendowment.org/2023/07/12/leveraging-flows-surge-in-irregular-migration-from-tunisia-to-europe-event-8129؛ https://carnegieendowment.org/2023/07/12/leveraging-flows-surge-in-irregular-migration-from-tunisia-to-europe-event-8129. Accessed 13 Jan. 2024.

- Mezran، Karim. «Europe's Foreign Policy Ambitions in 2024 Should Be Regional.» Carnegie Europe website، 12 Jan. 2024، https://carnegieeurope.eu/strategiceurope/89949. Accessed 13 Jan. 2024.
- Mezran، Karim. «The Impact of the Ukraine War on the Mediterranean.» Carnegie Endowment for International Peace website، 20 Dec. 2022، https://carnegieendowment.org/sada/89869. Accessed 13 Jan. 2024.
- SABINA HENNEBERG، SARAH YERKES. «How the United States Can and Should Continue to Support Tunisia.» CarnegieEndowment.org، 4 May 2023، https://carnegieendowment.org/2023/05/04/how-united-states-can-and-should-continue-to-support-tunisia-pub-89681.
- Hamza Meddeb. «How the United States Can and Should Continue to Support Tunisia.» Carnegie-MEC.org، Diwan، 4 May 2023،

  https://carnegie-mec.org/diwan/89558.
- Tharwa Boulifi. «How the United States Can and Should Continue to Support Tunisia.» Accessed May 4، 2023. https://carnegie-mec.org/diwan/89558.
- Adel Abdel Ghafar. « China and North Africa Between Economics، Politics and Security، Mar 23 2023 www.bloomsbury.com/us/china-and-north-africa-9780755641871/.
- IKRAM BEN SAID. «Confronting an Assault on Democracy in Tunisia «. Accessed March 14، 2023. https://carnegieendowment.org/sada/89262.
- RICHARD YOUNGS، ELENA VENTURA، KEN GODFREY، ERIN JONES، ZSELYKE CSAKY، KINGA BRUDZIŃSKA، EVELYN MANTOIU، RICARDO FARINHA، CAROLIN JOHNSON، ELLEN LEAFSTEDT. «GLOBAL RESOURCES European Democracy Support Annual Review 2022. Accessed JANUARY 30، 2023. European Democracy Support Annual Review 2022 – Carnegie Europe – Carnegie Endowment for International Peace.
- Sabina Henneberg and Sarah Yerkes. «Tunisia Can «Bounce Back» from Authoritarianism with Proper Support». Accessed May 16، 2023. Tunisia Can «Bounce Back» from Authoritarianism with Proper Support (justsecurity.org).

وكالات انباء

- Simon Speakman Cordall. «Is Kais Saied Losing His Grip on Tunisia?». Accessed JANUARY 30، 2023. Is Kais Saied Losing His Grip on Tunisia? (foreignpolicy.com).
- Kathryn Palmer. «Stranded in Tunisia». Accessed OCTOBER 20، 2023. Migrants Stranded in Tunisia Face Discrimination from Kais Saied's Government (foreignpolicy.com).
- Eric Goldstein. «Tunisia Doubles Down on Democratic Rollback». Accessed MAY 1، 2023. «Tunisia Doubles Down on Democratic Rollback – Foreign Policy.
- Alissa Pavia. «Tunisia Was Right to Reject the IMF Deal» Accessed APRIL 19، 2023. Tunisia's Kais Saied Was Right to Reject IMF Bailout Loan Deal (foreignpolicy.com).
- Jorgelina Do Rosario. «Tunisia faces rising pressure، record IMF delay over lack of reforms». Accessed October 9، 2023. Website Reuters. Tunisia faces rising pressure، record IMF delay over lack of reforms | Reuters.
- عادل بن إبراهيم بن الهادي الثابتي. «الاتحاد الأوروبي يدعم تونس بـ 150 مليون يورو لتعزيز التنمية». موقع وكالة أناضول، 12 ديسمبر 2023، الاتحاد الأوروبي يدعم تونس بـ 150 مليون يورو لتعزيز التنمية (aa.com.tr).
- عادل بن إبراهيم بن الهادي الثابتي. « حكومة تونس تعلن سـداد ديونها الخارجية المسـتحقة في 2023». موقع وكالة اناضول، 17 جانفي 2024، حكومة تونس تعلن سداد ديونها الخارجية المستحقة في 2023 (aa.com.tr).
- RUSSIAN NEWS AGENCY. «Russian، Tunisian top diplomats affirm inclusive relations in talks». Website TASS ، 21 Dec 2023. Russian، Tunisian top diplomats affirm inclusive relations in talks – Russian Politics & Diplomacy – TASS.
- يسرى ونيس. « سعيد : يجب تطهير تونس ومحاسبة من خرق القانون». وكالة أناضول، 04 أوت 2023، سعيد : يجب تطهير تونس ومحاسبة من خرق القانون (aa.com.tr).
- بسـام بوننـي. « اعتقـالات تونس «تؤكد الوصـول إلى نقطة اللاعـودة». موقع ب ب س عربي، 23 شـباط 2023، اعتقالات تونس «تؤكد الوصول إلى نقطة اللاعودة» – BBC News عربي.

الصحف الدولية

- Laurence Norman. «Europe Tries to Bridge Its Migration Divide». Website the word street journal. July 18 2023. Europe Tries to Bridge Its Migration Divide – WSJ.
- Lisa O'Carroll. «What is the controversy over the EU migration deal with Tunisia?». Website The guardian . Mon 18 Sep 202. What is the controversy over the EU migration deal with Tunisia? | Tunisia | The Guardian.
- Rached Ghannouchi. «Tunisia can rebuild its democracy. Only its president stands in the way». Website The Washington Post. 25 April 2023. Opinion | Rached Ghannouchi, jailed Tunisia leader, calls for reconciliation – The Washington Post.
- Claire Parker. «Migrants flee Tunisia amid arrests and racist attacks on sub-Saharan Africans». Website The Washington Post. 08 March 2023. Migrants flee Tunisia amid racist attacks on Sub-Saharan Africans – The Washington Post.
- Anthony Faiola. «Tunisia is not outside democracy.' country's top diplomat says». Website The Washington Post. 06 July 2023. 'Tunisia is not outside democracy,' says country's top diplomat – The Washington Post.
- صـغير الحيدري. « أوروبا تتحرك للتفاهم مع دول أفريقية بشـأن الهجرة بعد تعثر الاتفاق مع تونس». 08نوفمبر 2023، موقـع انتبنـدت عربية، أوروبا تتحرك للتفاهم مع دول أفريقية بشـأن الهجـرة بعد تعثر الاتفاق مع تونس | اندبندنت عربية (independentarabia.com).
- حمدي معمري. « لماذا اختار «اتحاد الشـغل» الصـمت إزاء الوضـع في تونس؟» 10 أكتوبر 2023، موقع انتبندت عربية، لماذا اختار «اتحاد الشغل» الصمت إزاء الوضع في تونس؟ | اندبندنت عربية

independentarabia.com.
- محرز الماجري. « هل يصمد اقتصاد تونس من دون قرص النقد الدولي في 2024» 9 أكتوبر 2023، موقع انتبندت عربية، هل يصمد اقتصاد تونس من دون قرض «النقد الدولي» في 2024؟ |

اندبندنت عربية independentarabia.com
- Lauren Jackson. '' Tunisia's Influence in Europe «. Website The new York Times. 04 April 2023. Tunisia's Influence in Europe – The New York Times (nytimes.com).
- Vivian Yee. Ahmed Ellali. «Support for Tunisian President Looks to be Slipping after Parliament Vote». Website The new York Times . Jan 30.2023. Support for Tunisian President Slipping After Parliament Vote – The New York Times (nytimes.com).

- مقـال صـحفي بعنـوان « قيس سـعيد يدعو لتطهير الإدارة التونسـية... والمعارضـة تحذر من تصـاعد الخطاب الإقصـائي وتطالب بحكومة إنقاذ وطني». صـادر عن موقع صحيفة القدس، 4 أغسطس 2023، قيس سعيد يدعو لتطهير الإدارة التونسية... والمعارضة تحذر من تصاعد الخطاب الإقصائي وتطالب بحكومة إنقاذ وطني.alquds co.uk .
- فرونسـ 24/ أ ف ب. «تونسـ: التحفظ على رجل أعمال وصـهر بن علي بشـبهة «الاسـتيلاء على أموال شـركات مصادرة». موقع فرونس 24، 08 نوفمبر 2023، تونس: التحفظ على رجل أعمال وصهر بن علي بشبهة «الاستيلاء على أموال شركات مصادرة» france24.com
- بسـمة بـركات. « قائمـة الموقوفيـن والمحاكمات للسياسـيين والحقوقيين منذ انقلاب سـعيّد فـي تونس». موقع صحيفة العربي الجديد، 16 فبراير 2023، قائمة الموقوفين والمحاكمات للسياسيين منذ انقلاب سعيّد في تونس alaraby.co.uk.
- المنجى السعيداني. « تونس: اعتقالات بتهمة «التآمر على أمن الدولة»». موقع صحيفة الشرق الأوسط، 12 فبراير 2023، تونس: اعتقالات بتهمة «التآمر على أمن الدولة» aawsat.com

الصحف التونسية

- مهدي العش. نتائج الاستفتاء، «بين أسئلة المصداقيّة والمشروعيّة وموازين القوى السياسيّة». موقع نشريه المفكرة القانونية، 28 سـبتمبر 2022، من الصـندوق إلى الأرقام: تحليل نتائج اسـتفتاء 25 جويلية في ستة رسوم بيانية – إنكفاضة (inkyfada.com).
- نسـيم القسـطلي ومالك الخضراوي. «من الصـندوق إلى الأرقام: تحليل نتائج اسـتفتاء 25 جويلية في ستة رسوم بيانية». موقع انكفاضـة، 28 جويلية 2022، من الصـندوق إلى الأرقام: تحليل نتائج اسـتفتاء 25 جويلية في سـتة رسوم بيانية – إنكفاضة (inkyfada.com).
- مقال صحفي بعنوان «تاياني: سوف أذهب إلى تونس لتوقيع اتفاقية لزيادة التواجد النظامي للمهاجرين في إيطاليا» الصادر عن موقع بابنات، 21 سبتمبر 2023. تاياني: سوف أذهب إلى تونس لتوقيع اتفاقية لزيادة التواجد النظامي للمهاجرين في إيطاليا (babnet.net).
- مقال صـحفي بعنوان «قيس سـعيد : القضـاء أهم وظيفة ويجب تطهير البلاد» الصـادر عن موقع الصـحفي تونس سكوب، 02 جانفي 2023، قيس سعيد : القضاء أهم وظيفة ويجب تطهير البلاد (tuniscope.com).
- مقـال صـحفي بعنوان «اسـتدعاء هيثم المكي مـن قبل الفرقة الجهوية للأبحاث العدلية بصـفاقس» الصـادر عن موقع صـحيفة الشروق التونسية، 01-12-2023، استدعاء هيثم المكي من قبل الفرقة الجهوية للأبحاث العدلية بصفاقس | جريدة الشروق التونسية (alchourouk.com).

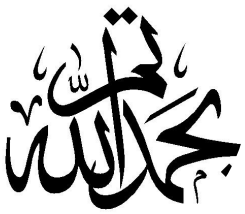
تم بحمد الله

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من برامج جمعية
مجموعة التفكير الاستراتيجي

برنامج الدراسات العليا

(الإدارة الاستراتيجية والتفكير والتخطيط الاستراتيجي)
(دبلوم - ماجستير - دكتوراه - زمالة)

المناهج العلمية:

1) التحليل الاستراتيجي
2) الجيوبوليتيك
3) الجغرافية السياسة
4) مدخل لعلم الاستراتيجية
5) التفكير والتخطيط الاستراتيجي القومي
6) دراسات متقدمة في التفكير والتخطيط الاستراتيجي القومي
7) التفكير الاستراتيجي
8) الإدارة الاستراتيجية للبيئة
9) دراسات أمنية متقدمة
10) الإدارة الاستراتيجية القومية
11) صناعة القرار
12) مدخل إلى الدراسات المستقبلية
13) الدراسات الاستراتيجية الإسلامية
14) مناهج البحث العلمي
15) الاستراتيجية والسياسة الدولية

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من برامج جمعية
مجموعة التفكير الاستراتيجي

هيئة التدريس:

- الأستاذ الدكتور / محمد حسين أبو صالح

أستاذ التخطيط الاستراتيجي القومي (السودان)

- الأستاذ الدكتور / وليد عبد الحي

أستاذ الدراسات المستقبلية في جامعة اليرموك / الأردن

- الدكتور / مصطفى شاهين

أستاذ الاقتصاد بكلية أوكلاند الأمريكية (الولايات المتحدة الأمريكية)

- الأستاذ الدكتور / عبد الستار رجب

أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة قرطاج (تونس)

- الدكتور / أسامة عيدروس

أستاذ مشارك بجامعة أم درمان قسم العلوم السياسية (السودان)

- الدكتور / محمد نعمة الله

أستاذ التفكير الاستراتيجي بأكاديمية نميري العسكرية (السودان)

- الدكتور / جمال نصار

أستاذ الفلسفة والمذاهب الفكرية في جامعة إسطنبول صباح الدين زعيم (تركيا)

- الدكتور / داود بابكر

أستاذ في معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية بجامعة أم درمان (السودان)

الشراكات والاعتمادات:

İBN HALDUN ÜNİVERSİTESİ

جامعة ابن خلدون

اسطنبول/تركيا

İZ Sabahattin Zaim Üniversitesi

جامعة صباح الدين زعيم

اسطنبول / تركيا

NECMETTİN ERBAKAN ÜNİVERSİTESİ

جامعة نجم الدين اربكان

قونيا / تركيا

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من منصات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

نادي الشباب «للتفكير الاستراتيجي»

* **من نحن:**

- مجموعة شبابية رائدة في مجال التفكير والتخطيط والادارة الاستراتيجية ودراسات المستقبل بالمنطقة.

* **الاهداف:**

- توجيه جيل الشباب للدراسات والتخصصات في التفكير والتخطيط الاستراتيجي ودراسات المستقبل.
- تمكين الشباب من امتلاك ادوات ومهارات التفكير والتخطيط والادارة الاستراتيجية في مختلف التخصصات وإكسابهم الخبرات العملية في ذلك.
- المساعدة على اخراج وتطوير مجموعة من المشاريع الشبابية والتنموية في الإطار الاستراتيجي.
- إيجاد فرص وتوظيف لاستثمار مخرجات البرامج والمشاريع الشبابية في تطوير المجتمعات
- المساهمة في تطوير أبحاث ومناهج الدراسات الاستراتيجية ودراسات المستقبل.

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من منصات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

* خدمات النادي:

- تقديم الاستشارات للشباب في مجالات التخصصات المختلفة وتطوير الذات وتنمية الإبداع والتفكير وتطوير المشاريع والابتكارات.
- توفير فرص استثمار الشراكة الإبداعية الإنتاجية بين الشباب الباحثين والمبدعين والمبتكرين وبين سوق العمل والشركات.
- إتاحة الفرصة للشباب للالتحاق في دورات الوعي الاستراتيجي والبرنامج السنوي لها.
- مساعدة الشباب الباحثين والدارسين للحصول على خدمة مجانية أو خصومات للكتب والمراجع من الجهات والناشرين.
- تسهيل تسجيل الشباب في مجال الدراسات الجامعية والدراسات العليا خصوصاً في مجالات التفكير والتخطيط الاستراتيجي.
- تقديم منح كاملة أو منح جزئية للدراسات العليا في مجال التفكير والتخطيط الاستراتيجي ودراسات المستقبل وفق الشروط والضوابط التي تضعها جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي.
- مساعدة الشباب الباحثين في نشر بحوثهم في المجلات المحكمة.
- الاستفاده من قاعدة بيانات جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي.
- توثيق التعاون بين الباحثين الشباب والمراكز الأعضاء في الجمعية للتعاون البحثي.

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من إصدارات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

مراكز الأبحاث في الشرق الأوسط

العالم وجائحة كورونا «السيناريو المتوقع للعالم العربي»

ندوة تطوير مراكز التفكير الاستراتيجي .... 11 ديسمبر 2015 اسطنبول

الأطراف الفاعلة .. الحالة الجيواستراتيجية في المنطقة (تقدير موقف)

تحليل حركة المتغيرات ... الأزمات : (العراقية - السورية - اليمنية - الليبية - المصرية)

الأزمات بين السعودية وإيران .. مآلات وسيناريوهات

مستقبل المنطقة في ظل مرور مائة عام على اتفاقية «سايكس بيكو»

مستقبل المنطقة من منظور السياسيين ومراكز البحث والتفكير الاستراتيجي

تحليل حركة المتغيرات (التوصيف والتحليل والتوقعات)

المستجدات السياسية والاستراتيجية على المنطقة وتأثيراتها

على الوضع الجيواستراتيجي في المنطقة

ما بعد الانقلاب العسكري الفاشل في تركيا... التحديات والسيناريوهات

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من إصدارات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

التقرير الاستراتيجي لعام 2018

التقرير الاستراتيجي لعام 2017

التقرير الاستراتيجي لعام 2019

التقرير الاستراتيجي لعام 2020

التقرير الاستراتيجي لعام 2022

التقرير الاستراتيجي لعام 2021